في توثيق أجرته شبكة «الدستور» لحصاد وأعمال البرلمان في الفصل التشريعي السادس عشر

23 رسالة من أصل 46 لم ينظر مجلس الأمة فيها بسبب عدم انعقاد الجلسات

نظر المجلس في دور الانعقاد العادي الاول من الفصل التشريعي السادس عشر 46 رسالة وافق على 33 منها ورفض رسالتين وأحيط علما بـ 10 رسائل ولم يبت في رسالة واحدة، فيما لم يتمكن المجلس من نظر (23) رسالة بسبب عدم انعقاد الجلسات العادية وعدم نظر بند الرسائل.

وتنوعت الرسائل ما بين 18 لرؤساء اللجان البرلمانية ومثلها للنواب و9 رسائل من القيادة السياسية ورسالة واحدة من الأمانة العامة للمجلس.

وشملت قرارات المجلس بشأن الرسائل بتكاليف اللجان بدراسة أكثر من موضوع مع تكليف ديوان المحاسبة ببحث ودراسة أسباب تأخر الجهات الحكومية في التحول الرقمي والتقني، على أن تكون نتائج بحث ودراسة كل جهة على حدة.

وتوثق شبكة الدستور الإخبارية حصاد دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس عشر، بشأن الأوراق والرسائل الواردة وقرارات المجلس بشأنها على النحو التالي:

جلسة 30 مارس 2021:-أطلع المجلس على رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يهنئ فيها رئيس مجلس الأمة بمناسبة حصوله على ثقة أعضاء مجلس الأمة بانتخابه رئيسا للمجلس

-أطلع المجلس على رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم لسموه بمناسبة إعادة لحمة البيت الخليجي بعقد المصالحة الخليجية بين الأشقاء

-أطلع المجلس على رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم بمناسبتي الذكرى الستين للعيد الوطني والذكرى الثلاثين ليوم التحرير

-أطلع المجلس على رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم بمناسبة عودة سموه إلى أرض الوطن العزيز بعد إجراء الفحوصات الطبية المعتادة التي تكللت بفضل الله تعالى ومنته بالتوفيق والنجاح

-أطلع المجلس على رسالة من سمو ولي العهد يهنئ فيها رئيس مجلس الأمة بمناسبة حصوله على ثقة أعضاء مجلس الأمة بانتخابه رئيسا للمجلس.

عدم انعقاد الجلسات تسبب في تأجيل الكثير من الأعمال البرلمانية

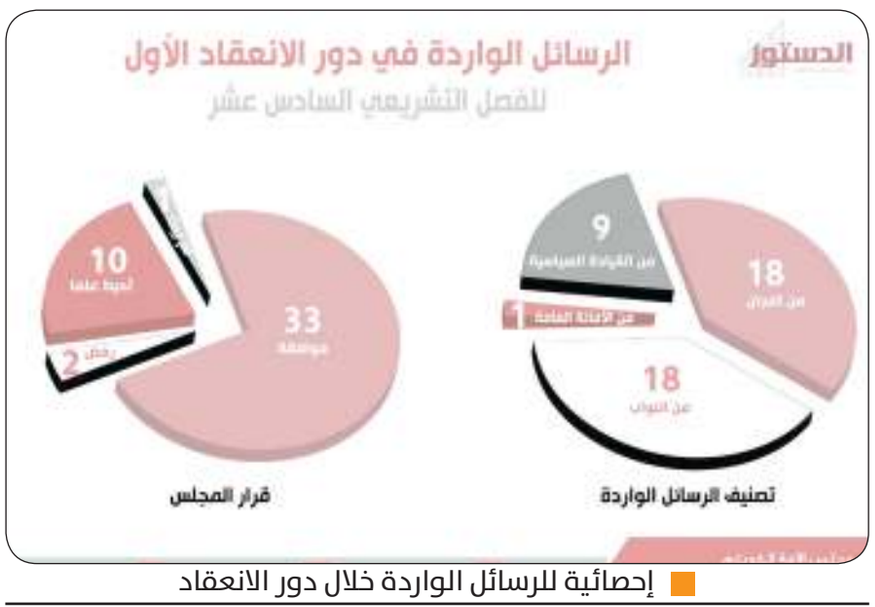

إحصائية للرسائل الواردة خلال دور الانعقاد

-أطلع المجلس على رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم لسموه بمناسبة إعادة لحمة البيت الخليجي بعقد المصالحة الخليجية بين الأشقاء

-أطلع المجلس على رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم بمناسبتي الذكرى الستين للعيد الوطني والذكرى الثلاثين ليوم التحرير.

-وافق المجلس على رسالة من مجموعة من النواب يطلبون فيها تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ببحث عدم تطبيق القانون النفطي رقم 28 لسنة 1969 على الكويتيين العاملين بالقطاع النفطي الخاص

-وافق المجلس على رسالة واردة من رئيس لجنة البيئة يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة ومناقشة المواضيع المتعلقة بالشؤون البيئية في البلاد.

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة سبل تطوير الشأن الإعلامي والثقافي وإزالة العراقيل العملية والقانونية في هذا الشأن

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث العوائق الموجودة أمام الجهات المختصة في التطور والبحث العلمي

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة المواضيع المتعلقة ببعض شؤون التعليم في البلاد ومنها أساب تدهور التعليم الحكومي والخاص وأسباب تأخر اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الحكومية

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة المواضيع المتعلقة ببعض شؤون تطوير التعليم العالي ومنها تطوير آلية البعثات الداخلية والخارجية وسبل تطوير مؤسسات التعليم العالي

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة المرأة والأسرة والطفل يطلب فيها تكليف اللجنة بدراسة وبحث موضوع المادة (153) من قانون الجزاء التي تخص جرائم الشرف ومدى تلائمها مع واقع المجتمع والحلول التشريعية الملائمة وإحالة الاقتراحات بقوانين المقدمة بشأنها إلى اللجنة

-وافق المجلس على رسالة من النائبين د. بدر الملا ويوسف الفضالة يطلبان فيها من المجلس اتخاذ قرار بإلزام الحكومة بعدم المضي قدما في إجراءات أي صفقات تسليح جديدة دون إدراجها في الميزانية المقرة من قبل مجلس الأمة.

-رفض المجلس رسالة من النائب حسن جوهر يطلب فيها تكليف لجنة حماية الأموال العامة بدراسة موضوعات (صندوق الجيش-الصندوق المالي-الايداعات-التحويلات-التأمينات-يوروفايتر-الرفال-النصب العقاري) وإحالة المستندات المتعلقة بها في فترات سابقة إلى اللجنة لتقديم تقرير متكامل

-وافق المجلس على رسالة من النائب حسن جوهر يطلب فيها عرض موضوع تمكين ديوان المحاسبة من أداء مهامه الرقابية وفقا للدور المرسوم له قانونا في سائر الجهات الخاضعة لرقابته دون تعطيل منها أو إرجاء على المجلس

-وافق المجلس على رسالة من النائب عبد العزيز الصقعبي يطلب فيها تكليف لجنة المرأة والأسرة والطفل ببحث حوادث الاعتداء الأخيرة على المرأة ومعرفة أسبابها ودوافعها وسبل علاجها، على أن تقدم اللجنة تقريرها بهذا الشأن خلال شهرين

-وافق المجلس على رسالة من النائب د. عبد العزيز الصقعبي بتكليف لجنة الميزانيات ببحث سبل إلغاء أو تقليص الفئة الأولى من المجموعة الأولى من الباب السادس التوجيه الثاني تحت عنوان « المنح الحكومات أجنبية» ابتداء من ميزانية 2022/2021 وترفع اللجنة تقريرها للمجلس خلال شهر من تاريخ إحالة ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للجنة

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية يطلب فيها تكليف اللجنة بدراسة الموضوعين المحددين بنص الرسالة وتقديم تقرير بشأنهما إلى المجلس.

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية يطلب فيها تكليف اللجنة بدراسة كل ما يتعلق بمدى إمكانية ربط المشاريع التنموية الكبرى بخطة سياسة التوظيف وخلق فرص عمل جديدة للكويتيين في جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية يطلب فيها تكليف اللجنة بدراسة كل ما يتعلق بملفات التعيين والإحلال ومعالجة العقود الخاصة في القطاع النفطي

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية يطلب فيها تكليف اللجنة بدراسة كل ما يتعلق بسياسات التوظيف والإحلال والاعتماد على الكوادر الوطنية وتمكين الكفاءات الكويتية في جميع الجهات الحكومية والخاصة

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها إحالة مجموعة من الاقتراحات برغبة المحددة بنص الرسالة إلى لجنة تنمية الموارد البشرية للاختصاص وفق المادة (58) من اللائحة الداخلية

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الميزانيات يطلب فيها إحالة موضوع تعاقد وزارة الأشغال العامة دون الحصول على موافقة مسبقة من ديوان المحاسبة إلى لجنة حماية الأموال العامة للتحقق من صحة تصرف الوزارة على أن توافي لجنة الميزانيات بنتيجة ذلك خلال شهر على الأكثر

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الميزانيات يطلب فيها إحالة موضوع تقاعس الجهات الرقابية والحكومية في التعامل مع شركات (KGL) وشركاتها التابعة المستغلة لأراضي تعود لمؤسسة الموانئ باتخاذ الاجراءات القانونية تجاهها إلى لجنة الأموال العامة لبحثه وترفع تقريرها خلال شهرين

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الميزانيات يطلب فيها تكليف اللجنة التعليمية دراسة موضوع تحميل الميزانية العامة للدولة أعباء مالية نتيجة كثرة المشاريع التطويرية والعقود الاستشارية الخاصة بتطوير العملية التربوية دون تحقيق أهدافها

-وافق المجلس على رسالة رئيس (الميزانيات) بإحالة مدى قانونية إقرار مشاريع بقوانين باعتماد حسابات ختامية أعادت الحكومة إحالتها لعدم موافقة المجلس عليها في فصول سابقة إلى (التشريعية) وإحالة ملاحظات ديوان المحاسبة عيها إلى لجنة المال العام لإبداء رأيها وتقديم تقريرها خلال شهر

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يطلب فيها إحالة تقرير ديوان المحاسبة بشأن تكليف مجلس الأمة إعداد تقرير مفصل عن نتائج فحص العقود المبرمة لمشاريع الطاقة المتجددة في منطقة الشقايا إلى لجنة شؤون البيئة طبقا للمادة (58) من اللائحة الداخلية

-رفض المجلس علي رسالة من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية نظر الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (14) لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية وتقديم تقريرها بشأنه إلى المجلس

-وافق المجلس على رسالة من النائب أحمد الحمد يتقدم بموجبها باستقالته من عضوية لجنة الأولويات

-وافق المجلس على رسالة من النائب أسامة الشاهين يتقدم بموجبها باستقالته من عضوية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

-وافق المجلس على رسالة من النائب محمد المطير يتقدم بموجبها باستقالته من عضوية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة شؤون الإسكان يطلب فيها إحالة مجموعة من الاقتراحات برغبة إلى لجنة المرافق العامة للاختصاص وفق المادة(58) من اللائحة الداخلية

-اطلع مجلس الأمة على تقرير الأمانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 22 ديسمبر 2020 وحتى 28 فبراير 2021، عملا بالفقرة الأخيرة من المادة (46) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

جلسة 13 أبريل 2021:-

اطلع المجلس على رسالة من سمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم لسموه بحلول شهر رمضان المبارك.

-اطلع المجلس على رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم لسموه بحلول شهر رمضان المبارك.

-وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية يطلب فيها إحالة الاقتراح برغبة بشأن الاستفادة من خبرات المتقاعدين بمراحل تكويت جميع الوظائف في القنصليات والسفارات والمكاتب الصحية والثقافية في الخارج إلى لجنة تنمية الموارد البشرية للاختصاص عملا بنص المادة (58) من اللائحة الداخلية.

-وافق على رسالة من النائب د. عبد الله الطريجي يطلب فيها عرض موضوع مخالفة لجنة حماية الأموال العامة للمادتين (50 و114) من الدستور والمواد (147 و148 و150) من اللائحة الداخلية وأهمية معالجة هذه المخالفات ومنع تكرارها مستقبلا مع التأكيد على الطلبات.

-وافق المجلس على رسالة من النائب د. صالح ذياب المطيري يطلب فيها تكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد ببحث ومناقشة الاختبارات الورقية لطلبة الصف الثاني عشر في ظل جائحة (Covid-19)، على أن تقدم تقريرها في هذا الشأن خلال أسبوعين من تاريخ الموافقة على الطلب.

-وافق المجلس على رسالة من النائب د. عبد العزيز طارق الصقعبي يطلب فيها تكليف ديوان المحاسبة ببحث ودراسة أسباب تأخر الجهات الحكومية في التحول الرقمي والتقني، على أن تكون نتائج بحث ودراسة كل جهة على حدة.

-وافق على رسالة من النائب د. عبد العزيز طارق الصقعبي يطلب فيها تكليف ديوان المحاسبة بالتدقيق في كفاءة وفعالية الإجراءات التي تقوم بها بلدية الكويت في إحكام الضبط والسيطرة على القسائم الصناعية والحرفية والزراعية والسكنية والتجارية والاستثمارية والتأكد من استغلالها للأغراض المخصصة لها وخلوها من المخالفات ومدى تناسب لوائح البلدية ومراسيم المخطط الهيكلي للدولة مع التطور العمراني السليم ومصلحة الدولة الاقتصادية.

-أجل المجلس البت في رسالة مجموعة من الأعضاء يطلبون فيها تشكيل لجنة مؤقتة تكون نظيرة للجنة الوزارية لطوارئ كورونا لتقييم الإجراءات الحكومية بشكل دوري وتقديم التقارير العلمية بالاستعانة بالمتخصصين وذوي الخبرة لمدة أسبوعين بناء على طلب الحكومة.

-وافق المجلس على رسالة من النائب عبد العزيز الصقعبي يطلب فيها تكليف ديوان المحاسبة بحث ودراسة الرسوم التي تفرضها الجهات الحكومية المختلفة على الانتفاع بأراضي الدولة خصوصا الأراضي المؤجرة للغير ومدى عدالة وتناسب هذه الرسوم مع قيم هذه الأراضي والإيرادات المتحققة من الانتفاع منها.

-وافق المجلس على رسالة من مجموعة من النواب يطلبون فيها تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ببحث عدم تطبيق القانون النفطي رقم 28 لسنة 1969 على الكويتيين العاملين في القطاع النفطي الخاص.

-وافق المجلس على رسالة من النائب د.عبد العزيز الصقعبي بتكليف لجنة الميزانيات بحث أسباب امتناع الهيئة العامة للرياضة عن صرف المكافآت الواردة في القرار الرقم (714) لسنة 2014 مع التأكيد على وجوب إدراج هذه المكافآت المالية الخاصة بميزانية الهيئة.

استفسر عن المعوقات وإجراءات إزالتها

المناور يسأل الشايع عن الجدول الزمني لمشروع جنوب سعد العبدالله

وجه النائب أسامة المناور بسؤال لوزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني يستفسر فيه عن الجدول الزمني لمشروع مدينة جنوب سعد العبدالله الإسكاني، والمعوقات التي تواجه المشروع على الأرض المزمع إقامته عليها، ونسبة إزالة هذه المعوقات مع تبيان أسماء المواقع التي لم يتم إخلاؤها حتى الآن.

كذلك استفسر المناور عن سبب اتخاذ مجلس إدارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية قرارا في اجتماعه بتاريخ 11/04/2021 بتخفيض عدد القسائم في مشروع جنوب سعد العبدالله إلى (22152) قسيمة بفارق (2848) قسيمة، سائلا: «متى تم اتخاذ قرار باعتماد آلية المطور العقاري في مشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وعلى وجه الخصوص في مشروع جنوب سعد العبدالله الإسكاني؟ وما هي المساحة الإجمالية لعدد (2356) قسيمة التي منحت من قبلكم للمطور العقاري؟ وهل يسمح القانون بذلك؟ وهل تم ذلك على حساب القسائم المخصصة للتوزيع للمواطنين بعد التخفيض؟ وماذا عن الفارق المتبقي بأعداد القسائم السكنية التي سبق أن حددت بعدد (35000) قسيمة قبل تخفيضها وتخصيص (2356) قسيمة للمطورين العقاريين؟»

وأضاف: «لماذا تم تخصيص نسبة 56.9% فقط من مساحة المشروع للمناطق السكنية للسكن؟ وما هي استخدامات المساحات الأخرى؟ وهل سبق أن أدليتم بتصريح صحفي بأن توزيع القسائم في جنوب سعد العبدالله سوف يكون في أغسطس 2021، في حين أن المقرر لإزالة موقع تجميع الإطارات هو نهاية أغسطس 2021 حسب كتاب الهيئة العامة للبيئة؟ وهل تم وضع المخطط قبل الإزالة؟»

كما سأل المناور «هل تم تخفيض المساحة الإجمالية للمشروع؟ وما المساحة التي تم الانتهاء إليها في المخطط؟»، مشيرا الى انه في أبريل 2017 وَقَعَتْ المؤسسة العامة للرعاية السكنية عقد تخطيط وتصميم مدينة جنوب سعد العبدالله بالشراكة مع مؤسسة الأراضي والإسكان الكورية، مطالبا بتزويده بنسخة من العقد مع ما انتهى إليه ذلك التعاقد. وقال: «هل هناك علاقة بين إلغاء العقد وبين تقديم الحكومة لمشروع المطور العقاري؟ وهل هناك شروط جزائية عن الإلغاء؟ وكذلك ما الأسباب التي أدت إلى أن يكون مشروع جنوب سعد العبدالله توزيع على المخطط وليس بناء الوحدات السكنية وإقامة المدينة الذكية؟ وهل نسقت المؤسسة العامة للرعاية السكنية مع الجهات الأخرى في الدولة من وزارات ومؤسسات بشأن استكمال البنية التحتية وإيصال التيار الكهربائي بعد توفيره وإيصال المياه وبناء شبكة الصرف الصحي وتوفير الخدمات قبل منح الوعود بالتوزيع على المخطط كي لا ينتظر المواطن سنوات عدة إلى أن يتم الإذن له بالبناء وكي لا يكون التوزيع مجرد توزيع على الأوراق؟»

أسامة المناور